

٤ مليون عامل غير منتظم يتم التأمين عليهم من يناير القادم

التأمين يشمل القادرين على الكسب والملاك ومن يعولونهم في حالتى العجز والوفاة من عبد المنعم عثمان :

العاملة والذى يستهدف تغطية نحو ٤ مليون مواطن يمثلون جميع أفراد القوى العاملة الذين لا ينتفعون بأحد نظم المعاشات أو التأمين الاجتماعى (العمالة غير المنتظمة) .

ويضم هذا القانون ٧ فئات هى :
 الماملون المؤقتون فى الزراعة والانشطة المطلقة بها بما فيهم ممال الترحيل .

العاملون فى نشاط الصيد الذين يستخدمون المراكب الشراعية .

الحائزون للاراضى الزراعية من تفل حيازتهم عن عشرة اذنة سواء كانوا ملاكا أو مستأجرين ، بالنقد أو المزارعة .

صغار العاملين لكتاب أنفسهم كالباعة الجائلين ومندى السيارات وموزعى الصحف والخرتئين الذين لا يزالون نشاطهم بمحل عمل ثابت .

الشغالون بالمنازل ، بخلاف البوابين والحراس .

أصحاب المراكب الشراعية الصغيرة وأصحاب وسائل النقل البدائية طالما لا يستخدمون عمالا .

ملاك المباني الذين لا يقل نصيب كل مالك من ٢٥٠ جنيه سنويا .

ويكفل هذا القانون [١١٢] لعام ١٩٧٥] للمنتفعين بأحكامه معاشا قدره ستة جنيهات شهريا يؤدى الى المنتفع فى حالات بلوغ سن الخامسة والستين أو العجز الكامل أو للمستحقين عنه عند الوفاة .

ويؤدى المؤمن عليه اشتراكا رمزيا قدره عشرة قروش من كل شهر خلال السنوات الخمس الاولى من تاريخ بدء الانتفاع ، وذلك فى صورة طوابع تلصق على بطاقته التأمينية تزداد الى ٢٠ قرشا خلال السنوات الخمس التالية ثم الى ٢٠ قرشا بعد ذلك .

استعرض الرئيس السادات فى اجتماعه بالمسيد محمد عبد الفناح إبراهيم وزير التأمينات ، التعديل الذى انتهت الوزارة من ادخاله على قانون التأمينات الاجتماعية على اصحاب الاعمال ، بحث تسرى احكامه على المهنيين ، وكافة اصحاب الاعمال ، وحائزى ومالكى الاراضى الزراعية واصحاب المقارات ، وبذلك تتم تغطية جميع القادرين على الكسب بمظلة التأمينات ، سواء الذين يعتمدون على العمل او الملكية فى تحقيق دخولهم ، وبالتالي تأمين من يعولونهم بعد عجزهم او وفاتهم .

وسيمرض هذا التعديل على اللجنة الاستشارية لقطاع التأمينات فى الاسبوع المقبل ، تمهيدا لمرضه على امانتى الرأىسالية الوطنية والمهنيين بالاتحاد الاشتراكى والتخابات المهنية ، ومولا الى افضل المزاي التى تتشهى مع مابضنه القانون ، ثم التقدم به لمجلس الشعب .

وشرح وزير التأمينات بأنه تشبها مع سياسة الرئيس التى تهدف الى تأمين جميع المواطنين ، فقد وضعت الوزارة خطة لتحقيق الانتشار الجغرافى لمكاتب التأمينات ولزوع بنك ناصر ، حتى يتسنى تقديم الخدمات التأمينية للمواطنين فى مواقعهم ، مع الاستمانة وحدات الشؤون الاجتماعية المنتشرة فى كافة القرى ، وكذلك الاستمانة بأجهزة الحكم المحلى والتنظيم السياسى .

وقال ان الوزارة تقوم حاليا بالتحوسع الزاميا فى تطبيق نظام العلاج التأمينى والتأمين ضد المرض ، والاهتمام بشروع «دور تكريم ارباب المعاشات» .

ويبدأ فى اول يناير المقبل تنفيذ القانون الجديد للتأمين الاجتماعى لفئات الشعب